

3/6/2011

عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً طارئاً لها ظهر اليوم برئاسة الوزير عدنان القصار، من اجل متابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمر بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.



Title	اللقاء التشاوري الثاني للهيئات الاقتصادية أقر خطة تحرك وطالب بحكومة تعيد الثقة وتحصن الأسواق وتجدد لسلامة		
Website	http://www.annahar.com	Date	Page



Title	الهيئات الاقتصادية: لتشكيل حكومة والاسواق المالية تعيد الثقة بالاقتصاد		
Website	http://www.assafir.com	Date	Page



Title	الهيئات الاقتصادية ترفع نبرة خطابها وتحذر من خطر الفراغ:خطة تحرك تشمل خطوات تصعيدية في ضون أسبوع		
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	Page



Title			
Website	http://www.dailystar.com.lb	Date	Page



Title			
Website	http://www.lorientlejour.com	Date	Page



Title	الهيئة لوّحت بخطوات تصعيدية <دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع> القصار لـ <اللواء>: سنوقف البلد لـ <ساعة> ولن نحرك الشارع		
Website	http://www.aliwaa.com	Date	Page



Title	الهيئات الاقتصادية تتجه الى تصعيد تحركاتها تأميناً للاستقرار الاقتصادي وديمومة عمل العمال		
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	Page



Title	عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً طارئاً لها ظهر امس برئاسة الوزير عدنان القصار، من اجل متابعة درس تداعيات الازمة السياسية التي يمر بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.		
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	Page



Title			
Website	http://www.albaladonline.com	Date	Page



Title	الهيئات الاقتصادية: " خطة تحرك دفاعا عن الاقتصاد والمجتمع		
Website	http://www.elshark.com	Date	Page



Title	الردّ والردّ المضادّ بين الحسن ونحاس... والهيئات الاقتصادية		
Website	http://www.daralhayat.com	Date	Page

النهار

اللقاء التشاوري الثاني للهيئات الاقتصادية أقر خطة تحرك
وطالب بحكومة تعيد الثقة وتحصن الأسواق وتجدد لسلامة

"النهار"

تضج "غرفة الصنایع" منذ مطلع الاسبوع، بلقاءات تشاورية بين اهل الاقتصاد والمال والتجارة والصناعة بحثاً عن مخارج لمأزق سياسية تبلورت شللاً حكومياً ومن ثم استقالة للحكومة وعجزاً عن تأليف حكومة جديدة. المناخ الضاغط انعكس مباشرة على مناخ الاعمال والاستثمار والمال والتجارة، بما استدعى عقد اجتماعين تحت شعار "نريد حكومة".

فبعد الاجتماع التشاوري الاول برئاسة رئيس اتحاد الغرف محمد شقير، تداعت الهيئات الاقتصادية الى اجتماع طارئ امس ترأسه الوزير عدنان القصار، وحضره ممثلوها الذين اقرروا وضع خطة تحرك "دفاعاً عن الاقتصاد والمجتمع"، على ان يكون التصعيد احد الخيارات المتاحة، رغم "ان الهيئات الاقتصادية هي هيئات بناء وتوفير فرص عمل وليست للاضرابات، لكنها قد تضطر في حال تقاعس الدولة عن دورها، الى القيام بخطوات سلبية توفيراً للاستقرار الاقتصادية وديمومة عمل العمال الاكثر تضرراً من الوضع".

وقررت الهيئات "التوجه الى الفاعليات السياسية للتشديد على خطورة النزف ووجوب المساهمة الايجابية من الجميع في تأليف حكومة تتخذ اجراءات تحصن الاسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان، وتعيد الثقة بالقدرات الاقتصادية وتكمل مسيرة النمو والتطور، وتعطي الثقة للاسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان تعهداته والتزاماته، وتعطي الاولوية للملفات الاقتصادية والادارية وتحبيدها عن التجاذبات السياسية". واقرت وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الاقتصاد والمجتمع"، "تتضمن خطوات تصعيدية تشرك فيها كل فاعليات المجتمع الاقتصادي، بمسؤوليه وعماله، ودعوة الهيئات الى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه".

شقير

واكد شقير لـ"النهار" ضرورة ان تبادر الهيئات الى الضغط على السياسيين للتضحية بمصالحهم الخاصة في سبيل مصلحة الوطن، معتبراً ان ما يحول دون تفعيل مؤسسات الدولة وتأليف حكومة لا علاقة له بالقيم الديموقراطية او بالممارسة السياسية السليمة، "فهو اقرب الى السلبية والمناكفة السياسية".

لذا، يفرض الواقع السياسي على الاقتصاد ضريبة كبرى يدفع ثمنها المواطن والمؤسسات المنتجة". وشدد على اهمية الاستقرار الامني في اطلاق عجلة الاقتصاد والنمو وتوفير فرص العمل، داعياً السياسيين الى تغيير اسلوب عملهم انسجاماً مع المتغيرات التاريخية التي تمر بها المنطقة".

[Back to Top](#)

الهيئات الاقتصادية: لتشكيل حكومة تعيد الثقة بالاقتصاد والاسواق المالية

عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً طارئاً، ظهر أمس، برئاسة وزير الدولة في حكومة تصريف الاعمال عدنان القصار، لمتابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمر بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وقرر المجتمعون، حسب بيان صدر عن الاجتماع، التوجه إلى كل الفعاليات السياسية للتشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الايجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة تعيد الثقة في القدرات الاقتصادية وتمكن من اكمال مسيرة النمو والتطور، وتتخذ الإجراءات من اجل تحصين الاسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان وتعطي الثقة للاسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان لتعهداته والتزاماته، كما تعطي الاولوية للملفات الاقتصادية والإدارية وتحيدها عن التجاذبات السياسية. وطالبوا بوضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الاقتصاد والمجتمع وتتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كل فعاليات المجتمع الاقتصادي بمسؤوليه وعماله. ودعوا كل الهيئات الاقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك واشراكها فيه.



[Back to Top](#)

المستقبل
AL MISTAKBIL

المستقبل
AL MISTAKBIL

الهيئات الاقتصادية ترفع نبرة خطابها وتحذر من خطر الفراغ:
خطة تحرك تشمل خطوات تصعيدية في غضون أسبوع

المستقبل - الجمعة 3 حزيران 2011 - العدد 4015 -

فقد عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً طارئاً أمس برئاسة الوزير عدنان القصار، من

اجل متابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمر بها لبنان وتأثيرها السلبي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد التداول وبناء على النداء الذي كانت الهيئات قد أصدرته في 2011/5/4 والذي دق ناقوس الخطر وأطلق تحذيرات من اجل وقف هذا التدهور العام، قرر المجتمعون الآتي:

التوجه إلى كافة الفعاليات السياسية من اجل التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الايجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة، تكون من مهامها، الآتي: اعادة الثقة في القدرات الاقتصادية وتمكن من أكمال مسيرة النمو والتطور. اتخاذ الإجراءات من اجل تحصين الاسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان. اعطاء الثقة للاسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان لتعهداته والتزاماته.

اعطاء الاولوية للملفات الاقتصادية والإدارية وتحيدها عن التجاذبات السياسية. وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الاقتصاد والمجتمع وتتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فعاليات المجتمع الاقتصادي بمسؤوليه وعماله.

3-دعوة كافة الهيئات الاقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك واشراكها فيها.

الفونس ديب

أعلنت الهيئات الاقتصادية انها بصدد وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الاقتصاد والمجتمع، وتتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فعاليات المجتمع الاقتصادي بمسؤوليه وعماله، وشددت على ضرورة تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن والتجديد لحاكم مصرف لبنان من جهته، أعلن رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير ان الهيئات الاقتصادية شكلت لجنة لوضع تصور حول خطة تحرك، تتضمن خطوات تصعيدية غير مسبوقه، على ان تعرض هذه الخطة على الهيئات لاقرارها خلال اسبوع. وإذ أكد ان الخطوات ستشمل كل الوسائل المتاحة والتي تعبر عن مسؤولية الهيئات الاقتصادية تجاه الاقتصاد الوطني ومؤسسات الاعمال والعمالين في هذه المؤسسات، أشار شقير الى ان كل الامور متاحة انما في اطار الانتظام العام والمظهر الحضاري والمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، معلناً ان الاعلام سيكون وسيلة اساسية للضغط واشراك الرأي العام. أما عميد الصناعيين جاك الصراف فقد أكد انه "لم يعد لدينا متنفس طبيعي لاقتصادنا، وهذا أمر خطر ويجب تداركه"، وقال "لم يعد مقبولاً ان لا يكون لدينا حكومة، وهذا عنوان اساسي يجب ان تتحمل القيادات السياسية مسؤولياتها تجاهه".

شقير

وفي هذا الاطار، أوضح شقير، في تصريح لـ"المستقبل" ان اجتماع الهيئات الاقتصادية جاء في اعقاب اللقاء التشاوري الذي عقدته الفعاليات الاقتصادية اول من أمس في غرفة بيروت وجبل لبنان، بمشاركة أكثر من مئة شخصية اقتصادية يمثلون القطاعات كافة، من مصارف وتأمين وسياحة وصناعة وتجارة

وزراعة واصحاب المشاريع الكبيرة العاملة في هذا القطاعات.

وقال "لم انتفاجاً ان الوجد كان موجوداً لدى الجميع من دون استثناء، مشيراً الى ان كل من حضر ابدى استياءه من الاداء السياسي في البلاد لاسيما الفراغ الحكومي وعدم التمكن من تشكيل الحكومة، خصوصا ان هذا الوضع اوصل الاقتصاد الى وضع خطر".

ولفت شقير الى ان المجتمعين شددوا على نقطتين اساسيتين: الاسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية او تكنوقراط، والاسراع في التجديد لحاكم مصرف لبنان.

وأكد ان "الاتجاه كان لاتخاذ خطوات تصعيدية عملية من دون الاكتفاء بالبيانات، لأن الكل مقتنع ان السياسيين غير مهتمين بالوضع الاقتصادي الذي بات آخر ما يهمهم".

وقال "بصفتي كرئيس اتحاد غرف كنت اتمنى ان اسمع اي ردة فعل من اي مسؤول سياسي حول الاجراء الذي اتخذته البحرين بمنع التجار البحرينيين من التعامل مع نظرائهم اللبنانيين"، وازاف "اسأل أهل السياسة، هل ان أحداً منهم حرك ساكناً في هذا الموضوع؟".

وإذ اشار الى ان هذا اللقاء يعتبر من أهم اللقاءات التي جمعت أهل الاقتصاد بتتوعه وشموله ومستوياته، أكد ان الكلام كان على مستوى المسؤولية وعلى مستوى الازمة ولم يكن مجرد اجتماع لالقاء الكلمات، انما تم الاستماع لجميع الحضور واقرحاتهم في هذا الاطار، وقد كان هناك اجماع على ضرورة اتخاذ خطوات تصعيدية.

وقال شقير "لقد خصص اجتماع الهيئات الاقتصادية اليوم (أمس) لمناقشة الخلاصات التي توصل اليها اللقاء التشاوري، وقد أجمعت الهيئات على توصيات اللقاء التشاوري"، معلنا انه تم تشكيل لجنة لوضع تصور حول خطة تحرك على ان تعرض على الهيئات الاقتصادية لقرارها خلال اسبوع.

وأكد ان الخطوات ستشمل كل الوسائل المتاحة والتي تعبر عن مسؤولية الهيئات الاقتصادية تجاه الاقتصاد الوطني ومؤسسات الاعمال والعاملين في هذه المؤسسات، مشددا على ان كل الامور متاحة انما في اطار الانتظام العام والمظهر الحضاري والمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، مشيرا الى ان الاعلام سيكون وسيلة اساسية للضغط واشراك الرأي العام.

وتمنى شقير على الوسائل الاعلامية انطلاقا من مسؤوليتها الوطنية، التخفيف قدر الامكان من البرامج السياسية التي تترك اثرا سلبيا في الداخل والخارج والتركيز في هذه المرحلة بالذات على القضايا الاقتصادية التي تطل حياة الناس بالصميم.

الصراف

من جهته، أكد عميد الصناعيين جاك الصراف لـ"المستقبل" ان "اللقاء التشاوري كان جيدا جدا لأنه اعطانا نبضا أساسياً لرؤساء الهيئات الاقتصادية، وهذا النبض تمثل برسالة واضحة بأن البلد يجب ان يكون له باسرع وقت حكومة لتتمكن من ادارة شؤونها، وكذلك ان يتم اعادة التجديد لحاكم مصرف لبنان وبأسرع وقت ايضا، لأن تحقيق هذين الامرين يجب الا يطول".

واوضح الصراف انه "تم نقل الافكار التي تم تداولها الى اجتماع الهيئات، وتم التوافق على خطة سيتم وضعها في اسرع وقت، لدعم التحرك ونقل الصورة الحقيقية هذه المرة التي ستختلف عن المرات السابقة". وقال "لم يمر لبنان بتاريخه بالضغط الداخلي والضغط الخارجي بمثل هذه الظروف المعقدة والصعبة، إذ لم يعد لدينا متنفس طبيعي لاقتصادنا، وهذا أمر خطر ويجب تداركه".

وإذ أكد ان كل التحركات التي قامت بها الهيئات الاقتصادية تتسم بالجدية، قال "لكن كل ظرف له اساليبه وآلياته وخطة تحركه وهذه المرة من الطبيعي ان كل ذلك سيختلف عن السابق. إذ لم يعد من المقبول اليوم ان لا يكون لدينا حكومة، وهذا عنوان اساسي يجب ان تتحمل القيادات السياسية مسؤولياتها تجاهه". وقال الصراف "اليوم نحن اصبحنا في مرحلة بتنا نخاف على لبنان خصوصا اننا لم نمر من قبل بمثل هذه الظروف المعقدة". ووضح "ان الاجماع الذي شاهدناه في اللقاء التشاوري فاجأنا، فالجميع طالبنا بخطة تحرك تصعيدية، وشكل اللقاء رسالة عالية اللهجة، إذ طالب الجميع بان تتضمن الخطة آليات أكثر

الجمعة، حزيران 3 2011 الموافق 1 رجب 1432 هـ

الهيئات لوّحت بخطوات تصعيدية >دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع

الفصل لـ <اللواء>: سنوقف البلد لـ <ساعة> ولن نحرك الشارع

>دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع < قررت الهيئات الإقتصادية وضع خطة تحرك تتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فاعليات المجتمع الإقتصادي بمسؤوليه وعماله في سبيل الضغط على السياسيين لوضع حد للتأزم السياسي الحاصل والفراغ الحكومي الذي يكاد يقضي على ما تبقى من الاقتصاد. وتوجهت الهيئات إلى الفاعليات السياسية كافة من أجل >التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الإيجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة تتخذ إجراءات تحصّن الأسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان <.

هذا ما افضى اليه الاجتماع الطارئ الذي عقدته الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير عدنان القصار امس استكمالاً للقاء الإقتصادي الموسع الذي عُقد أمس الاول، من أجل متابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمرّ بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الإقتصادي والإجتماعي.

وعن شكل الخطوات التصعيدية التي لوّحت باتخاذها الهيئات اوضح الوزير القصار في حديث لـ <اللواء> انها ستأتي مكملة للجولة التي تعتزم الهيئات تنفيذها للرؤساء الثلاث محاولة منها لحثهم على الاسراع في تشكيل الحكومة .

وكشف القصار عن التوجه للتوقف عن العمل في كافة القطاعات لمدة ساعة لارساء حال من الشلل العام المؤقت على اقتصاد البلد كمحاولة لايقال الرسالة الى المسؤولين السياسيين وحثهم على التحرك مؤكداً عدم اللجوء الى الشارع لصعوبة

ضبطه في ظل الاوضاع الدقيقة التي نعيشها اليوم.

لقاء الهيئات استكمالاً لتحرك الفاعليات الاقتصادية وبناءً على النداء الذي سبق للهيئات ان أصدرته في 2011/5/4 والذي دق ناقوس الخطر وأطلق تحذيرات من اجل وقف التدهور العام، التأمّت الهيئات امس وتداولت في خطورة الوضع ثم توجهت إلى كافة الفاعليات السياسية من اجل التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الايجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة تعيد الثقة بالقدرات الاقتصادية وتمكن من إكمال مسيرة النمو والتطور ، وتتخذ الإجراءات من اجل تحصين الاسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان ، وتعطي الثقة للأسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان تعهداته والتزاماته، الى جانب اعطائها الأولوية للملفات الاقتصادية والإدارية وتحيدها عن التجاذبات السياسية.

وقررت الهيئات وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الإقتصاد والمجتمع وتتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فاعليات المجتمع الإقتصادي بمسؤوليه وعماله ودعت كافة الهيئات الاقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه .

في هذا السياق رأى احد الاقطاب الاقتصادية في حديث لـ<اللواء> وجوب تحرير الإقتصاد من السياسة، وفك أسرهِ من قبضة السياسيين وقال:

>ان الحل المؤقت للأزمة الراهنة يكمن في تأليف حكومة اختصاصيين تهتم بشؤون الناس، على أن تُحال كل الخلافات والمواضيع السياسية العالقة على طاولة الحوار لمعالجتها> .

وشدد على ان بعض وسائل الإعلام تؤثر في إبراز الخلافات والتعقيم على الإيجابيات كاشفاً عن توجه لدى الهيئات الاقتصادية الى الطلب من وسائل الاعلام التوقف لمدة شهر عن برامج الـ<توك شو> السياسية .

زيارة الحسن في اطار تحركات الاقتصاديين التقت وزيرة المال ريا الحسن امس في مكتبها وفداً من جمعية تجار بيروت استمعت منه الى عرض >للمشاكل التي يعانيها التجار جراء الوضع السياسي ، ومما قالت: > أن الوضع السياسي ينعكس سلباً على الاقتصاد>، معتبرة أن التجار نموذج للمعاناة التي يعيشها الشعب جراء الفراغ السياسي .

وتابعت >عرض علي الوفد أموراً سنحاول ان نساعدهم فيها قدر المستطاع ضمن الاطر القانونية ومن ضمن امكانات الخزينة، لكي نخفف ولو قليلاً هذه المعاناة>

وتمنت الحسن أن >يتحسن الوضع السياسي لكي يخرج الاقتصاد من وضعه السلبي والصعب الذي ينعكس على كل الشعب اللبناني، كما على التجار والصناعيين وكل القطاعات

بدوره تحدث نائب رئيس الجمعية جهاد التنير فقال : <إن الوفد عرض للوزيرة الحسن كل العقبات التي تواجه القطاع التجاري والمتأتبة من الوضع الراهن في البلد، مما ينعكس سلباً على مالية التجار وعلى الحركة التجارية> .

واضاف <كان الحوار صريحاً جداً وكالعادة وجدنا كل تجاوب من الوزيرة، ووعدتنا بأنها ستتسعى الى التجاوب مع طلباتنا قدر الامكان ضمن الامكانيات المتوافرة لدى الوزارة وضمن القانون> .

واذ تمنى <الوصول الى نتيجة>، أكد أن لدى الجمعية <كامل الثقة بادارة الوزيرة الحسن وبدعمها القطاع التجاري عموماً والاقتصاد الحر>، آملاً في عقد اجتماعات لاحقة معها لحل المواضيع التي بحثت .

عزة الحاج حسن

[Back to Top](#)



اقتصاد

الهيئات الاقتصادية تتجه الى تصعيد تحركاتها تأميناً للاستقرار الاقتصادي وديمومة عمل العمال

دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع قررت الهيئات الإقتصادية وضع خطة تحرك تتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فاعليات المجتمع الإقتصادي، بمسؤوليه وعماله، ودعوة كل الهيئات الإقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه. وتوجهت الهيئات إلى الفاعليات السياسية كافة من أجل التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الإيجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة تتخذ إجراءات تحصن الأسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان.

عقب اللقاء الإقتصادي الموسع الذي عُقد عصر أمس الأول، التأمّت الهيئات الإقتصادية في اجتماع طارئ ظهر أمس برئاسة الوزير عدنان القصار، من أجل متابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمرّ

بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الإقتصادي والإجتماعي.

وصدر عنها البيان الآتي: بعد التداول وبناءً على النداء الذي كانت الهيئات قد أصدرته في 2011/5/4 والذي دق ناقوس الخطر وأطلق تحذيرات من اجل وقف هذا التدهور العام، قرر المجتمعون:

1- التوجه إلى كافة الفاعليات السياسية من اجل التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الايجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة:

- تعيد الثقة بالقدرات الاقتصادية، وتمكن من إكمال مسيرة النمو والتطور.
 - تتخذ الإجراءات من اجل تحصين الاسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان.
 - تعطي الثقة للأسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان تعهداته والتزاماته.
 - تعطي الأولوية للملفات الاقتصادية والإدارية وتحيدها عن التجاذبات السياسية.
 - وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الإقتصاد والمجتمع وتتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فاعليات المجتمع الإقتصادي بمسؤوليه وعماله.
 - دعوة كافة الهيئات الاقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه.
- اللقاء التشاوري

وكان القطاع الإقتصادي عقد أمس الأول لقاءً تشاورياً موسعاً برئاسة رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، وضمّ فاعليات الإقتصاد والمال من جميع الأطياف السياسية في البلد، والذي خرج بإجماع على أن الهيئات الاقتصادية هي هيئات بناء وخلق فرص عمل وليست للإضرابات، ولكن قد تضطر في حال تقاعس الدولة عن دورها، إلى القيام بخطوات سلبية تأميناً للإستقرار الإقتصادي وديمومة عمل العمال الأكثر تضرراً من الوضع الراهن.

وأفادت مصادر المجتمعين أن اللقاء خرج بإجماع على وجوب تحرير الإقتصاد من السياسة، وفك أسرته من قبضة السياسيين، كذلك أجمعت على تعطيل السياسيين كل البوادر الاقتصادية الإيجابية التي كان من الممكن أن يستفيد منها لبنان في فترة السنوات ال15 الأخيرة. وتابعت المصادر بما أن السياسيين مختلفون في ما بينهم، كانت هناك ضرورة لتأليف حكومة وإصرار على تأليفها، والحل الموقت يكمن في تأليف حكومة اختصاصيين تهتم بشؤون الناس، على أن تُحال كل الخلافات والمواضيع السياسية العالقة على طاولة الحوار لمعالجتها.

ولفتت إلى أن اللقاء تناول تأثير بعض وسائل الإعلام، في إبراز الخلافات والتعقيم على الإيجابيات. من هنا كان اقتراح بتمني الهيئات الاقتصادية - لما لها من دور فاعل في تأمين استمرارية الإعلام- التوقف لمدة شهر عن برامج التوك شوو السياسية. وأفضى اللقاء إلى اقتراحات رُفعت إلى اجتماع الهيئات الذي عُقد اليوم، وهي: الإصرار على تأليف حكومة في أسرع وقت ممكن، وتأليف لجنة تضم نواة من الإقتصاديين تجتمع مع الرئيس سليمان وميقاتي من أجل الضغط للإسراع في تشكيل حكومة من اختصاصيين.

الوزير

[Back to Top](#)

الوزير

الوزير

عقدت الهيئات الاقتصادية اجتماعاً طارئاً لها ظهر امس برئاسة الوزير عدنان القصار، من اجل متابعة درس تداعيات الازمة السياسية التي يمر بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد التداول وبناء على النداء الذي كانت الهيئات قد اصدرته في 2011/5/4 والذي دق ناقوس الخطر واطلق تحذيرات من اجل وقف هذا التدهور العام، قرر المجتمعون:

1 - التوجه الى كافة الفعاليات السياسية من اجل التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الايجابية من قبل المجتمع في تشكيل حكومة:

أ - تعيد الثقة في القدرات الاقتصادية وتمكن من اكمال مسيرة النمو والتطور.

ب - تتخذ الاجراءات من اجل تحصين الاسواق المالية بما فيها التجديد لحكام مصرف لبنان.

ت - تعطي الثقة للاسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان لعهدهاته والتزاماته.

ث - تعطي الاولوية للملفات الاقتصادية والادارية وتحيدها عن التجاذبات السياسية.

2- وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الاقتصاد والمجتمع وتتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فعاليات المجتمع الاقتصادي بمسؤوليه وعماله.

3-دعوة كافة الهيئات الاقتصادية الى عقد جمعيات عمومية لاطلاعها على آلية هذا التحرك واشراكها فيه.

[Back to Top](#)

الهيئات تتحرك "دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع"



البلد ■ تحصين الاسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان

"دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع" قررت الهيئات الإقتصادية وضع خطة تحرك تتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كل فاعليات المجتمع الإقتصادي، بمسؤوليه وعماله، ودعوة كل الهيئات الإقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه.

صدى البلد

توجهت الهيئات إلى الفاعليات السياسية كافة من أجل "التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الإيجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة تتخذ إجراءات تحضن الأسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان".

عقب اللقاء الإقتصادي الموسع، التامت الهيئات الإقتصادية في اجتماع طارئ برئاسة الوزير عدنان القصار، من أجل متابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمز بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الإقتصادي والإجتماعي.

وقرر المجتمعون:

● التوجه إلى كل الفاعليات السياسية من أجل التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الإيجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة:

- تعيد الثقة بالقدرات الاقتصادية، وتمكن من إكمال مسيرة النمو والتطور.

- تتخذ الإجراءات من أجل تحصين الاسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان.

عمل العمال الأكثر تضرراً من الوضع الراهن".

وأفادت مصادر المجتمعين لـ "المركزية" أن اللقاء خرج بإجماع "على وجوب تحرير الإقتصاد من السياسة، وفك أسره من قبضة السياسيين، كذلك أجمعت على تعطيل السياسيين كل البوادر الإقتصادية الإيجابية التي كان من الممكن أن يستفيد منها لبنان في فترة السنوات الـ15 الأخيرة. وتابعت المصادر "بما أن السياسيين مختلفون في ما بينهم، كانت هناك ضرورة لتأليف حكومة وإصرار على تأليفها، والحل الموقت يكمن في تأليف حكومة اختصاصيين تهتم بشؤون الناس، على أن تحال كل الخلافات والمواضيع السياسية العالقة على طاولة الحوار لمعالجتها".

وأفضى اللقاء إلى اقتراحات رفعت إلى اجتماع الهيئات، وهي: الإصرار على تأليف حكومة في أسرع وقت ممكن، وتأليف لجنة تضم نواة من الإقتصاديين تجتمع مع الرئيس سليمان وميقاتي من أجل الضغط للإسراع في تشكيل حكومة من اختصاصيين.

- تعطي الثقة للأسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان تعهداته والتزاماته.

- تعطي الأولوية للملفات الاقتصادية والإدارية وتحيدها عن التجاذبات السياسية.

خطوات تصعيدية

- وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الإقتصاد والمجتمع وتتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كل فاعليات المجتمع الإقتصادي بمسؤوليه وعماله.

- دعوة كل الهيئات الاقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه".

وكان القطاع الإقتصادي عقد لقاءً تشاورياً موسعاً برئاسة رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير والذي خرج بإجماع على أن "الهيئات الإقتصادية هي هيئات بناء وخلق فرص عمل وليست للإضرابات، ولكن قد تضطر في حال تقاعس الدولة عن دورها، إلى القيام بخطوات سلبية تأميناً للإستقرار الإقتصادي وديمومة

[Back to Top](#)



عودة الى [المقال](#) - [الصفحة الرئيسية](#) - [اطبع](#)

الهيئات الاقتصادية: " خطة تحرك دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع

08/03/2009 09:33:00

«دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع» قررت الهيئات الإقتصادية وضع خطة تحرك تتضمن

سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فاعليات المجتمع الإقتصادي، بمسؤوليه وعماله، ودعوة كل الهيئات الإقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه. وتوجهت الهيئات إلى الفاعليات السياسية كافة من أجل «التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الإيجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة تتخذ إجراءات تحصّن الأسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان». عقب اللقاء الإقتصادي الموسع الذي عُقد امس الاول، التأمّت الهيئات الإقتصادية في اجتماع طارئ ظهر امس برئاسة الوزير عدنان القصار، من أجل متابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمرّ بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الإقتصادي والإجتماعي .

«دفاعاً عن الإقتصاد والمجتمع» قررت الهيئات الإقتصادية وضع خطة تحرك تتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فاعليات المجتمع الإقتصادي، بمسؤوليه وعماله، ودعوة كل الهيئات الإقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه. وتوجهت الهيئات إلى الفاعليات السياسية كافة من أجل «التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الإيجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة تتخذ إجراءات تحصّن الأسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان».

عقب اللقاء الإقتصادي الموسع الذي عُقد امس الاول، التأمّت الهيئات الإقتصادية في اجتماع طارئ ظهر امس برئاسة الوزير عدنان القصار، من أجل متابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمرّ بها لبنان وتأثيرها السلبي على الوضع الإقتصادي والإجتماعي.

وصدر عنها البيان الآتي: «بعد التداول وبناءً على النداء الذي كانت الهيئات قد أصدرته في 4-5-2011 والذي دقّ ناقوس الخطر وأطلق تحذيرات من أجل وقف هذا التدهور العام، قرر المجتمعون: 1- التوجه إلى كافة الفاعليات السياسية من أجل التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الإيجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة:

- تعيد الثقة بالقدرات الاقتصادية، وتمكن من إكمال مسيرة النمو والتطور.
- تتخذ الإجراءات من أجل تحصين الأسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان.
- تعطي الثقة للأسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان تعهداته والتزاماته.
- تعطي الأولوية للملفات الاقتصادية والإدارية وتحبيدها عن التجاذبات السياسية.
- وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الإقتصاد والمجتمع وتتضمن سلسلة خطوات تصعيدية تشرك فيها كافة فاعليات المجتمع الإقتصادي بمسؤوليه وعماله.
- دعوة كافة الهيئات الاقتصادية إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه». وكان القطاع الإقتصادي عقد لقاءً تشاورياً موسعاً برئاسة رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، وضمّ فاعليات الإقتصاد والمال من جميع الأطياف السياسية في البلد، والذي خرج بإجماع على أن «الهيئات الاقتصادية هي هيئات بناء وخلق فرص عمل وليست للإضرابات، ولكن قد تضطر في حال تقاعس الدولة عن دورها، إلى القيام بخطوات سلبية تأميناً للإستقرار الإقتصادي وديمومة عمل العمال الأكثر تضرراً من الوضع الراهن».
- وأفادت مصادر المجتمعين أن اللقاء خرج بإجماع «على وجوب تحرير الإقتصاد من السياسة، وفك أسره من قبضة السياسيين، كذلك أجمعت على تعطيل السياسيين كل البوادر الاقتصادية الإيجابية التي كان من الممكن أن يستفيد منها لبنان في فترة السنوات الـ 15 الأخيرة.

وتابعت المصادر «بما أن السياسيين مختلفون في ما بينهم، كانت هناك ضرورة لتأليف حكومة وإصرار على تأليفها، والحل الموقت يكمن في تأليف حكومة اختصاصيين تهتم بشؤون الناس، على أن تُحال كل الخلافات والمواضيع السياسية العالقة على طاولة الحوار لمعالجتها». وفتحت إلى أن اللقاء تناول «تأثير بعض وسائل الإعلام، في إبراز الخلافات والتعظيم على الإيجابيات. من هنا كان اقتراح بتبني الهيئات الاقتصادية - لما لها من دور فاعل في تأمين استمرارية الإعلام- التوقف لمدة شهر عن برامج الـ«توك شو» السياسية. وأفضى اللقاء إلى اقتراحات رُفعت إلى اجتماع الهيئات الذي عُقد امس، وهي: الإصرار على تأليف حكومة في أسرع وقت ممكن، وتأليف لجنة تضم نواة من الإقتصاديين تجتمع مع الرئيسين سليمان وميقاتي من أجل الضغط للإسراع في تشكيل حكومة من اختصاصيين.

الردّ والرّدّ المضادّ بين الحسن ونحاس... والهيئات الاقتصادية

الجمعة، 03 يونيو 2011

بيروت - «الحياة»

لم تنته فصول الردود بين وزيرة المال في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية ريا الحسن ووزير الاتصالات شربل نحاس، على خلفية النزاع على الإطار القانوني الواجب اعتماده لدفع رواتب موظفي هيئة «أوجيرو»، على رغم المباشرة في الخطوات اللازمة لدفعها، إذ ردت الحسن في بيان صدر عن وزارة المال أمس على نحاس، اعتبرت فيه أن «ادعاءه اتخاذ وزارته كل الإجراءات الإدارية وفق الأصول القانونية لتأمين دفع رواتب جميع الموظفين وتحريرهم من وضعية الرهائن، كذب واقتراء».

واعتبرت أن «الصوت العالي وقلّة التهذيب السياسي والبذاءة لا تستطيع ان تغير الواقع، فسيأتي يوم يكتشف فيه الجميع أن الوزير نحاس أساء إلى صورة وزارته وإلى أداء الوزير المسؤول، فهو الأكاديمي والمفكر الاقتصادي، فشل في وضع خطة لقطاع الاتصالات».

وكانت وزارة الاتصالات اتهمت في بيان أول من أمس، «الفريق التأمري بابتزاز الموظفين في الوزارة والهيئة والتلاعب بلقمة عيشهم في سبيل تنفيذ مشروع الانقلاب على الدولة واستباحة المؤسسات». ورأى أن «الإجراءات التي اتخذتها وزارة المال تخالف قانون المحاسبة العمومية».

واستكمالاً للسجل نفسه، وفي موضوع المحروقات، وجه وزير الطاقة جبران باسيل، كتاباً إلى لجنة المال والموازنة ونسخ منه إلى رئاستي الجمهورية والحكومة ووزارة المال، يسأل فيه لـ «المرّة الثانية عن الأسباب والإجراءات الواجب اتخاذها وحالت دون تنفيذ القرار الذي طالب فيه بخفض رسوم البنزين».

وجدّد السؤال عن السند القانوني الذي «استندت إليه وزارة المال كي توزع أموالاً إلى فئة من اللبنانيين بسبب ارتفاع أسعار المحروقات

وتحرم فئة أخرى، خلافاً لمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية الواضحين في الدستور، كما وخرق الدستور بمواده 81 و88، والذي يُعلن أن أي تعهد أو إنفاق مالي يجب أن يتم وفقاً لقانون، وإذا وُجد أي قانون واضح أو مرسوم ينص على هذا الأمر، فهذا جيد، ولنطّلع عليه، أما في حال عدم وجوده، فهذا يشكل انقلاباً جديداً على الدولة».

وفي السياق، قررت الهيئات الاقتصادية في لبنان التوجه إلى الفعاليات السياسية من أجل التشديد على «خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الايجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة».

وعقدت الهيئات اجتماعاً طارئاً امس برئاسة الوزير عدنان القصار، تابعت خلاله درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمر بها لبنان و«تأثيرها السلبي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي». وأكدت في بيان، «ضرورة تشكيل حكومة تعيد الثقة في القدرات الاقتصادية وتمكن من إكمال مسيرة النمو والتطور. وتتخذ الإجراءات من أجل تحصين الاسواق المالية بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان.

وتعطي الثقة للأسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان لتعهداته والتزاماته، إضافة الى اعطاء الاولوية للملفات الاقتصادية والإدارية وتحبيدها عن التجاذبات السياسية». ودعت الى «وضع خطة تحرك تتضمن سلسلة خطوات تصعيدية وعقد جمعيات عمومية لكل الهيئات الاقتصادية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه».

للأعلى

: (14:26 - 2011/03/06 Source URL (retrieved on
<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/273755>

copyright © daralhayat.com

[Back to Top](#)



الهيئات الاقتصادية أعدت خطة تحرك:
لحكومة تعيد الثقة وتحصن الاقتصاد

استكمالاً للقاء التشاوري الاقتصادي الموسّع الذي عُقد أمس الأول في غرفة بيروت، عقدت الهيئات الاقتصادية أمس اجتماعاً طارئاً برئاسة الوزير عدنان القصار، لمتابعة درس تداعيات الأزمة السياسية التي يمرّ بها لبنان وتأثيرها السلبي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد التداول، وبناء على النداء الذي كانت الهيئات أصدرته في 2011/5/4، ودقّ ناقوس الخطر، وأطلق تحذيرات من أجل وقف هذا التدهور العام، قرّر المجتمعون الآتي:

1- التوجه إلى الفاعليات السياسية كافة من أجل التشديد على خطورة النزف الحالي ووجوب المساهمة الإيجابية من قبل الجميع في تشكيل حكومة تنجز الآتي:

أ- تعيد الثقة بالقدرات الاقتصادية وتمكّن من إكمال مسيرة النمو والتطور.

ب- تتخذ الإجراءات من أجل تحصين الأسواق المالية، بما فيها التجديد لحاكم مصرف لبنان.

ج- تعطي الثقة للأسواق الاقتصادية والمالية الخارجية بضرورة احترام لبنان تعهداته والتزاماته.

د- تعطي الأولوية للملفات الاقتصادية والإدارية وتحيدّها عن التجاذبات السياسية.

2- وضع خطة تحرك تركز على دور الهيئات في الدفاع عن الاقتصاد والمجتمع، وتتضمّن سلسلة خطوات تصعيدية تشترك فيها فاعليات المجتمع الاقتصادي كافة بمسؤولية وعمالة.

3- دعوة الهيئات الاقتصادية كافة إلى عقد جمعيات عمومية لإطلاعها على آلية هذا التحرك وإشراكها فيه.

[Back to Top](#)

[Back to Top](#)